Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (107) المجلد (2) اذار 2026

التباين الأيديولوجي وأثره في العلاقات الليبية الإثيوبية (1969–1974)

Ideological Divisions and Their Impact on Libyan-Ethiopian Relations (1969–1974)

ا.د. جودت جلال كامل عبد اللطيف
احمد رحيم احمد
جامعة تكريت / كلية الآداب

Abstract

The study examines the impact of ideological differences between the Libyan and Ethiopian regimes on the nature of bilateral relations during the period 1969–1974, a phase marked by the rise of the revolutionary regime in Libya in contrast to the continued existence of the conservative imperial regime in Ethiopia. The study demonstrates that this difference was not limited to the form of government but extended to political vision, the nature of foreign alliances, positions on liberation issues, and the understanding of the regional role within Africa. After 1969, Libya adopted a nationalist revolutionary discourse hostile to the monarchy and Western influence, while Ethiopia relied on traditional and religious legitimacy and maintained close ties with the United States, a fact that deepened the divide between the two countries.

This ideological divergence was also directly reflected in the areas of political, economic, cultural, and military cooperation, as relations between the two countries remained limited to formal diplomatic representation and limited communications, without developing into a strategic partnership or broad institutional cooperation. Although Libya and Ethiopia participated in regional and international frameworks such as the Organization of African Unity, the Non-Aligned Movement, and the United Nations, this was not sufficient to overcome the deep ideological and political differences between them. The study concludes that the ideological factor constituted one of the main structural determinants governing the course of Libyan-Ethiopian relations and contributed to perpetuating mutual caution and undermining opportunities for practical cooperation during the period under study.

Email:
tikrit_library2008@tu.edu.iq
ARAart3@st.tu.edu.iq

Published: 1- 3-2026

Keywords: التباين الأيديولوجي، العلاقات الليبية الإثيوبية، الحرب الباردة، منظمة الوحدة الإفريقية، عدم الانحياز، السياسة الخارجية.

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

ان أثر التباين الأيديولوجي بين النظامين الليبي والإثيوبي في طبيعة العلاقات الثنائية خلال المدة 1969–1974، وهي مرحلة شهدت قيام النظام الثوري في ليبيا مقابل استمرار النظام الإمبراطوري المحافظ في إثيوبيا. ويبين البحث أن هذا الاختلاف لم يقتصر على شكل الحكم، بل امتد إلى الرؤية السياسية، وطبيعة التحالفات الخارجية، والموقف من قضايا التحرر، وفهم الدور الإقليمي داخل أفريقيا. فقد تبنت ليبيا بعد عام 1969 خطابًا ثوريًا قوميًّا معاديًا للملكية والنفوذ الغربي، في حين استندت إثيوبيا إلى شرعية تقليدية ودينية، وحافظت على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، الأمر الذي عمّق فجوة التباين بين البلدين.

كما أن هذا التباين الأيديولوجي انعكس بصورة مباشرة على مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري، إذ بقيت العلاقات بين البلدين في حدود التمثيل الدبلوماسي الرسمي والاتصالات المحدودة، من دون أن تتطور إلى شراكة استراتيجية أو تعاون مؤسسي واسع. وعلى الرغم من اشتراك ليبيا وإثيوبيا في أطر إقليمية ودولية مثل منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز والأمم المتحدة، فإن ذلك لم يكن كافيًا لتجاوز الخلافات الفكرية والسياسية العميقة بينهما. ويخلص البحث إلى أن العامل الأيديولوجي شكّل أحد المحددات البنيوية الرئيسة التي حكمت مسار العلاقات الليبية الإثيوبية، وأسهم في تكريس الحذر المتبادل وإضعاف فرص التعاون العملي خلال المدة المدروسة.

المقدمة

شهدت القارة الإفريقية خلال مرحلة الحرب الباردة تحولات سياسية وفكرية عميقة، تمثلت في صعود أنظمة ثورية في بعض الدول، واستمرار أنظمة تقليدية ومحافظة في دول أخرى، وهو ما جعل البعد الأيديولوجي أحد العوامل المؤثرة في رسم العلاقات البينية داخل القارة. وفي هذا السياق، تبرز العلاقات الليبية الإثيوبية بوصفها نموذجًا دالًا على أثر الاختلاف الفكري والسياسي في تحديد طبيعة التفاعل بين الدول الإفريقية، لاسيما بعد قيام النظام الثوري في ليبيا عام 1969 واستمرار النظام الإمبراطوري في إثيوبيا حتى عام 1974. وقد أفرز هذا التزامن حالة من التباين البنيوي بين البلدين، انعكست على مواقفهما من شكل الحكم، والتحالفات الدولية، وقضايا التحرر، وحدود الدور الإقليمي في إفريقيا. وتنبع أهمية دراسة هذه العلاقة من كونها لا تقتصر على تتبع الاتصال الدبلوماسي بين بلدين إفريقيين، بل تمتد إلى تحليل الكيفية التي أسهم بها العامل الأيديولوجي في توجيه السياسة الخارجية، وتحديد أنماط التقارب والتباعد، وصياغة المواقف من القضايا الإقليمية والدولية. ومن ثم، فإن هذا البحث

يسعى إلى بيان أثر التباين الأيديولوجي بين النظامين الليبي والإثيوبي في مسار العلاقات الثنائية خلال المدة 1969–1974، والكشف عن انعكاساته في الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، ضمن سياق أوسع ارتبط بطبيعة التنافس الدولي في مرحلة الحرب الباردة.

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يعالج موضوعًا يرتبط بتاريخ العلاقات الإفريقية البينية في مرحلة حساسة من تاريخ القارة، حين كان العامل الأيديولوجي يؤدي دورًا محوريًا في رسم اتجاهات السياسة الخارجية وتحديد طبيعة الاصطفافات الإقليمية والدولية. كما تكمن أهميته في تسليطه الضوء على علاقة ثنائية لم تحظَ، في حدود ما توفر من دراسات، بعناية كافية مقارنة بغيرها من العلاقات العربية الإفريقية، فضلًا عن أنه يكشف عن الكيفية التي يمكن أن يتحول بها الاختلاف الأيديولوجي من مجرد تباين فكري إلى عامل مؤثر في مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي. ويضيف البحث كذلك بعدًا تحليليًا لفهم طبيعة التفاعل بين منطق الأيديولوجيا ومنطق المصالح في السياسة الخارجية للدول الإفريقية خلال الحرب الباردة .

إشكالية البحث وتساؤلاته

تنطلق إشكالية البحث من محاولة فهم طبيعة العلاقة بين التباين الأيديولوجي ومسار العلاقات الليبية الإثيوبية خلال المدة 1969–1974، وبيان ما إذا كان هذا التباين قد شكّل عاملًا ثانويًا في العلاقة بين البلدين أم كان محددًا بنيويًا أساسيًا في توجيهها. وتنبثق عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات، من أبرزها: كيف انعكس الاختلاف في طبيعة النظامين السياسيين في ليبيا وإثيوبيا على مواقفهما المتبادلة؟ وما أثر هذا التباين الأيديولوجي في مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري؟ وإلى أي مدى أسهمت الأطر الإقليمية والدولية المشتركة، مثل منظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز، في الحد من آثار هذا التباين أو احتوائه؟

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها أن التباين الأيديولوجي بين النظامين الليبي والإثيوبي بعد عام 1969 كان أحد العوامل الرئيسة التي حدّت من تطور العلاقات الثنائية بين البلدين خلال المدة 1969–1974، إذ أدى اختلاف طبيعة النظامين وتعارض رؤيتيهما السياسية والفكرية

إلى بقاء العلاقة في إطار دبلوماسي محدود وحذر، ومنع انتقالها إلى مستوى الشراكة أو التعاون الفعلي في المجالات المختلفة. كما تفترض الدراسة أن اشتراك البلدين في بعض الأطر الإقليمية والدولية لم يكن كافيًا لتجاوز عمق الخلاف الأيديولوجي بينهما، بل اقتصر أثره على الإبقاء على حد أدنى من التواصل الرسمي دون تحقيق تقارب حقيقي .

منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي، لملاءمته طبيعة الموضوع المدروس، إذ يقوم هذا المنهج على تتبع نشأة الظاهرة في سياقها الزمني، وتحليل تطورها وأثرها في العلاقات بين الدول. وقد استُخدم هذا المنهج في دراسة تطور العلاقة الليبية الإثيوبية خلال المدة 1969–1974، من خلال العودة إلى المصادر الأولية والثانوية ذات الصلة، مثل الوثائق، والخطب، والتقارير الصحفية، والدراسات التاريخية والسياسية، بقصد الوقوف على طبيعة التباين الأيديولوجي بين البلدين، ثم تحليل انعكاس هذا التباين على مجالات التفاعل الثنائي. كما استفاد البحث من أسلوب التحليل السياسي في تفسير مواقف البلدين داخل الأطر الإقليمية والدولية، وربطها بالسياق العام للحرب الباردة .

الأسس الأيديولوجية للنظامين الليبي والإثيوبي بعد عام 1969

عاشت الشعوب الافريقية خاصة وبلدان العالم الثالث[1] عامةً، في ظل نظم سياسية متباينة التوجهات خلال مدة الحرب الباردة، التي اتسمت بسيطرة نظام دولي ثنائي القطبية تقوده كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي، شكل البعد الايديولوجي أحد اهم المحددات الحاكمة للعلاقات الليبية الاثيوبية خلال المدة (1969– 1974)، إذ تزامن قيام النظام الثوري في ليبيا مع استمرار النظام الامبراطوري في إثيوبيا، وهو ما أوجد حالة من التباين البنيوي في الرؤية السياسية والفكرية لكل من البلدين، انعكست بصورة مباشرة على طبيعة التفاعل بينهما. ولم يكن ذلك التباين محصوراً في شكل النظام السياسي فحسب، بل امتد ليشمل الموقف من القضايا الدولية، وطبيعة التحالفات الخارجية، ومفهوم الدور الاقليمي في القارة الافريقية، تبنى النظام الليبي الجديد الذي قام بعد عام 1969، بالتوجهات والاهداف الثورية القومية لثورة تموز 1952 في مصر، التي اتسمت بالخط السياسي الناصري المتمثلة بزعامة جمال عبد الناصر[2].

وفي إطار توجهاتها الداخلية والخارجية خلال تلك المرحلة، أكد العقيد معمر القذافي في خطاب له في كانون الاول1969 [3]، أن الثورة الليبية " لم تقم لتغير أشخاص، بل لتغير بنية فاسدة صنعتها الملكية والاستعمار معاً" وهو ما يعكس التوجه الجذري للنظام الجديد في

استهداف البنية الاقتصادية والاجتماعية للنظام الملكي السابق. ويبرز من ذلك الطرح أن القيادة الليبية اتجهت نحو تبني خطاب ثوري معادٍ للأنظمة التقليدية، الامر الذي أدى الى تباين واضح في التوجهات مع النظام الاثيوبي في عهد هيلاسيلاسي، الذي كان يمثل نموذجاً محافظاً ذا طابع ملكي، وهو ما انعكس سلباً على طبيعة العلاقات بين البلدين خلال المرحلة الاولى (1969– 1974). تصريح نشر في جريدة الشعب الليبية في كانون الاول 1969. وأكد القذافي في خطاب القاه اما المؤتمر القومي العربي في طرابلس عام 1970 ان " الملكية في افريقيا ليست سوى امتداد للاستعمار بصيغة محلية" وهو ما عد موقفاً ايديولوجياً صريحاً ضد انظمة مثل النظام الامبراطوري الاثيوبي، وتناولته مجلتا الشؤون الافريقية والشرق الاوسط (Middle East Journl ، African Affairs) [4]، عد ذلك الخطاب بوصفه اعلاناً ليبياً عن انتقال الصراع الايديولوجي الى الساحة الافريقية. في المقابل ارتكز النظام الاثيوبي في عهد الامبراطور هيلاسيلاسي(1930–1974)، إذ استند على شرعيته السياسية الى مزيج من الشرعية الدينية والتاريخية، المستمدة من العقيدة الارثوذكسية[5] الاثيوبية ومن السلالة التي يعتقد انها تعود الى تاريخ عريق ذات صبغة دينية ، وهو ما منح الامبراطور سلطة رمزية متجذرة في التاريخ الاثيوبي لقرون طويلة.

حيث قدم الامبراطور نفسه بوصفه رمزاً لوحدة الدولة واستمراريتها [6]. واكد هيلاسيلاسي في خطابه امام البرلمان الاثيوبي عام1971، أن" أستقرار إثيوبيا يقوم على احترام التقاليد السياسية والتاريخية التي حافظت على استقلالها في وجه الاستعمار " [7]، وهو خطاب نقلته صحيفة الراية الإثيوبية (The Ethiopian Herald)، وعلى المستوى الايديولوجي، تبنى النظام الاثيوبي رؤية محافظة تميل الى الحفاظ على النظام الاجتماعي القائم، وترفض الدعوات الثورية الراديكالية، وهو ما جعله ينظر بعين الريبة الى الخطاب الليبي بعد عام 1969، إذ أشار المؤرخ الاثيوبي بحرو زودة الى ان القيادة الاثيوبية كانت ترى في الخطاب الثوري الليبي " عامل زعزعة محتمل للنظام الاقليمي في شرق افريقيا". يتضح الاختلاف الايديولوجي بين ليبيا واثيوبيا في عدة محاور اساسية، لعل ابرزها الموقف من شكل الحكم ففي حين دعا النظام الليبي الى اسقاط الملكيات والانظمة التقليدية، تمسكت اثيوبيا بالنظام الامبراطوري بوصفه مصدراً للشرعية والاستقرار. ادى ذلك التناقض الى حالة من التباعد السياسي، انعكست في غياب التنسيق الايديولوجي الحقيقي بين البلدين رغم وجود قنوات دبلوماسية رسمية.

انعكاس التباين الأيديولوجي على العلاقات السياسية والدبلوماسية

كما ظهر التباين بوضوح في المواقف من التحالفات الدولية، إذ اتجهت ليبيا الى تبني خطاب معادٍ للغرب، في حين حافظت إثيوبيا على علاقتها الوثيقة مع الولايات الأمريكية المتحدة، وهو ما تناولته صحيفة (The New york Times) من خلال تقاريرها في 22 حزيران 1972، أشارت فيه الى " قلق واشنطن من تصاعد النفوذ الليبي الثوري في افريقيا، مقابل اعتماد اثيوبيا على الدعم الامريكي". وفي ذلك السياق أشارت التقارير الامريكية المعاصرة إلى أن إثيوبيا في عهد هيلاسيلاسي كانت تمثل أحد أهم الحلفاء الاقليميين للولايات المتحدة في القرن الافريقي، إذ استهدفت المساعدات العسكرية الامريكية " تعزيز نظام صديق للولايات المتحدة"[8] في مواجهة التهديدات الإقليمية والنفوذ الراديكالي، وهو ما تزامن مع تصاعد الدور الليبي الثوري في افريقيا بعد عام 1969، الامر الذي عكس حالة من التنافس غير المباشر على النفوذ ضمن سياق الحرب الباردة. على الرغم من التباين الواضح، الا ان النظامين اشتركا في بعض القواسم الايديولوجية العامة، وفي مقدمتها التأكيد على مبدأ السيادة الوطنية، ورفض التدخل الخارجي المباشر في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية . حيث اكدت ليبيا واثيوبيا ، خلال اجتماعيات منظمه الوحدة الأفريقية ، على ضرورة احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار ، وهو موقف وثقته محاضر قمه المنظمة المنعقدة في اديس ابابا عام 1971 [9] . غير ان هذا التشابه بقي في اطاره العام ، ولم يتحول الاساس لبناء شراكه ايديولوجية حقيقيه ، بسبب عمق الخلافات المرتبطة بطبيعة النظام السياسي في كل من البلدين .

اسهمت التصريحات العلنية الصادرة عن القيادة الليبية بعد عام 1969 في التكريس التباين الايديولوجي مع النظام الاثيوبي ، خاصةً تلك التي اطلقها العقيد معمر القذافي في مناسبات رسميه واقليميه متعددة . اذ اكد القذافي في اكثر من خطاب ان "الثورة الليبية ليست حدثا محليا ، بل جزء من حركة تحرر عالمية تستهدف اسقاط الانظمة الرجعية في افريقيا والعالم الثالث "،وهو تصريح اوردته جريدة الشعب في عددها الصادر بتاريخ 3 شباط 1970 . فسرت الاوساط الدبلوماسية الاثيوبية تلك التصريحات على انها تحمل مضامين عدائيه ولو بطريقة غير مباشره تجاه النظام الإمبراطوري في اديس ابابا ، خصوصاً مع تكرار استخدام مفردات مثل " الاقطاع السياسي" و "الشرعية الزائفة" ، وهي اوصاف كانت تستخدم في الادبيات الثورية للإشارة الى الأنظمة الملكية، ونلتمس ذلك بما أشارت اليه مجلة (Africa Confidintial) في تقرير لها عام 1971 الى ان "الخطاب الليبي الجديد اثار قلق عدد من الانظمة الأفريقية التقليدية ، وفي مقدمتها اثيوبيا " [10]. لم يختصر الخطاب الأيدولوجية

الليبي على تصريحات القذافي فحسب ، بل امتد الى مواقف وتصريحات كبار المسؤولين ، خاصتا وزراء الخارجية . عندما صرح رئيس مجلس الوزراء الليبي عبد السلام جلود[11] خلال مشاركته في اجتماعات منظمه الوحدة الأفريقية عام 1972 بان "تحرير افريقيا لا يكمل بوجود انظمة تحكم باسم التاريخ وتدار بعقلية ما قبل الدولة الوطنية " ، وهو تصريح تناقلته وكاله رويترز (Reuters) وعدد من الصحف الغربية [12]، وعلى الرغم من تصريح لم يسم اثيوبيا صراحتا الا ان سياقه الزمني والمكاني ،بوصفه صادرا من اديس ابابا مقر منظمه الوحدة الافريقية ، جعله يفسر على انه انتقاد مباشر للنظام الاثيوبي . وعلقت صحيفة (the Times) البريطانية على هذا التصريح بقولها ان " ليبيا الثورية باتت تتعامل مع اثيوبيا الإمبراطورية بحذر مشوب بالشك الأيدولوجي "[13] في المقابل ، اتسمت تصريحات هيلاسيلاسي وكبار مسؤولي الأثيوبيين بالتحفظ والدبلوماسية ، اذ تجنبوا الدخول في سجالات ايدلوجية مباشره مع ليبيا . ومع ذلك ، فان خطابات هيلاسيلاسي امام المؤتمرات الافريقية والدولية حملت اشارات واضحه الى رفض "التغير القصري لنظم السياسية تحت شعارات ثورية " وهو ما اعتبره محللون ردا غير مباشر على الخطاب الليبي [14].

نقلت صحيفة الراية الاثيوبية (The ethiopian Herald) في عددها الصادر بتاريخ 15/تشرين الاول/1972 تصريحا لوزير الخارجية الاثيوبي ميناسي هايلو مفاده ان " استقرار افريقيا يتطلب احترام خصوصية كل نظام سياسي وعدم تصدير الثورات " ، وهو تصريح فهم على نطاق واسع بوصفه انتقادا للسياسة الليبية في القاره. شكلت منظمة الوحدة الافريقية الساحة الابرز التي تجلى فيها التباين الايديولوجي بين ليبيا واثيوبيا. فعلى الرغم من اشتراك البلدين في عضوية المنظمة، فإن مواقفهما داخل اجتماعاتها لم تكن متطابقة. اذ دفعت ليبيا باتجاه تبني مواقف اكثر راديكالية تجاه قضايا تصفية الاستعمار ودعم حركات التحرر، في حين سعت اثيوبيا الى الحفاظ على توازن سياسي يحول دون تصعيد الخلافات بين دول الاعضاء. وخلال قمة منظمة الوحدة الافريقية المنعقدة في الرباط عام 1972، برز الخلاف الايديولوجي بوضوح، اذ ايدت ليبيا بقوة دعم الحركات المسلحة في جنوب افريقيا وانغولا، في حين ابدت اثيوبيا تحفظاً على بعض الصياغات المتشددة في القرارات الختامية، وهو ما وثقته محاضر القمم الافريقية[15] وتقارير مجلة (African Affairs)[16] . اولت الصحافة العالمية اهتماما ملحوظا بطبيعة العلاقة الليبية الاثيوبية في ضل ذلك التباين الأيديولوجي اذ نشرت صحيفة (THE Washington post) عام 1973 تحليلا اشار الى ان "ليبيا الثورية تسعى

الى الإعادة تشكيل الخرطة الايدولوجية ، بينما تمثل اثيوبيا احد اعمدت النظام الافريقي التقليدي" [17].

كما ذهب الباحث الامريكي وليام زارتمان (William Zartman) الى ان "الصدام الايدلوجي بين طرابلس واديس ابابا لم يصل الى حد القطيعة لكن حال دون بناء علاقه استراتيجية مستقرة " ، وهو تحليل ورد في مجله (World bolitics)[18] . ادى ذلك التباين الأيديولوجي العميق الى تقليص فرص التعاون الثنائي بين ليبيا و اثيوبيا خلال مده من 1969 الى 1974 ، اذ ضلت العلاقات في حدودها الدبلوماسية الشكلية ، دون الانتقال الى شراكات فعلية في المجلات الاقتصادية او الثقافية . ويعزى ذلك الى غياب الثقة السياسية ، وخشيه كل طرف من توظيف الاخر للعلاقة لخدمه مشروعة الايديولوجي الخاص[19]. مثل انتماء ليبيا واثيوبيا الى حركة عدم الانحياز احد الاطر المشتركة القليلة التي جمعت البلدين خلال المدة (1969– 1974)، الا ان ذلك الانتماء ظل شكلياً الى حد كبير بسبب الاختلاف الجوهري في تفسير كل طرف لمبادئ الحركة واهدافها. فبينما تبنت ليبيا، في نظامها الجديد قراءة راديكالية لمفهوم عدم الانحياز تقوم على القطيعة شبه التامة مع المعسكرين الشرقي والغربي، حافظت اثيوبيا على فهم اكثر براغماتية، يتيح لها الاستفادة من علاقاتها التقليدية مع الولايات الامريكية المتحدة دون التخلي الرسمي عن عضويتها في الحركة[20]. وعبر العقيد معمر القذافي عن ذلك التوجه بوضوح في خطابه الموجه الى مؤتمر حركة عدم الانحياز المنعقد في لوساكا عاصمة زامبيا عام 1970، حين اكد ان " عدم الانحياز لا يعني الحياد السلبي، بل الانحياز الكامل لقضايا التحرر ومواجهة الامبريالية"، وهو خطاب تناولته مجلة (Third World Quarterly) بوصفه اعادة تعريف ليبيا لمفهوم عدم الانحياز[21]. في المقابل اتسم موقف الوفد الاثيوبي في المؤتمر نفسه بالحذر، اذ ركز على ضرورة عدم تحويل الحركة الى اداة للصراع الايديولوجي بين دول الاعضاء، وفق مانقلته صحيفة (The Ethiopian Herald، وهو موقف عكس رغبة اديس ابابا في تجنب التصعيد الايديولوجي داخل الحركة[22]. برز التباين الايديولوجي بين ليبيا واثيوبيا كذلك في اطار هيئة الامم المتحدة، خاصة في مواقف التصويت داخل الجمعية العامة. حيث اتجهت ليبيا بعد عام 1969 الى تبني مواقف تصويتية متشددة ضد السياسات الغربية، وداعمة بقوة لحركات التحرر في افريقيا واسيا، في حين اتسم التصويت الاثيوبي بقدر من التوازن، يعكس حرصه على عدم الاضرار بعلاقاته مع الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها[23]. وتشير سجلات التصويت في الجمعية العامة للامم المتحدة خلال دورات (1970– 1973)، الى وجود تباين واضح

بين موقفي ليبيا واثيوبيا في عدد من القضايا، من بينها القرارات المتعلقة بجنوب افريقيا وروديسيا والقضية الفلسطينية. وعلق الباحث الامريكي روبرت جاكسون على ذلك التباين بقوله ان " اثيوبيا سعت الى لعب دور الوسيط المعتدل داخل الامم المتحدة، في حين اختارت ليبيا موقع الدولة الثورية الصدامية [24]. على الرغم من التباين الايديولوجي، لم تصل العلاقات الليبية الاثيوبية الى مرحلة القطيعة، ويعود ذلك جزئياً الى دور الوفود الدبلوماسية في احتواء الخلافات.

اذ حافظ البلدان على تمثيل دبلوماسي متبادل، وان كان محدود المستوى، واسهمت اللقاءات الجانبية على هامش المؤتمرات الدولية في ابقاء قنوات الاتصال مفتوحة[25]. وتشير تقارير وزارة الخارجية الاثيوبية الى ان عدداً من اللقاءات غير الرسمية جرى بين ممثلي البلدين خلال اجتماعات الامم المتحدة في نيويورك، خاصةً في عامي 1971 و1972، بهدف تجنب نقل الخلاف الايديولوجي الى مستوى الصراع العلني، حيث تناولت صحيفة(Le Monde) الفرنسية تلك اللقاءات بوصفها " دبلوماسية الحد الادنى" التي اتبعتها اديس ابابا تجاه طرابلس[26].

تناولت الصحافة العربية والافريقية التباين الايديولوجي بين ليبيا واثيوبيا من زوايا مختلفة، اذ رأت بعض الصحف العربية، مثل الاهرام المصرية ان " ليبيا تمثل صوت التغيير الثوري في افريقيا، في حين تجسد اثيوبيا بقايا النظام التقليدي" ، وهو توصيف يعكس التأثر بالخطاب الليبي السائد انذاك [27]. في المقابل، قدمت بعض الصحف الافريقية، خاصةً تلك الصادرة في شرق افريقيا، قراءة اكثر توازن، معتبرة ان " الاستقرار الذي تمثله اثيوبيا لا يقل اهمية عن الطموحات الثورية الليبية"، وفق ما ورد في صحيفة(East African Standard)[4]. ذهب عدد من الباحثين الغربين والافارقة الى ان التباين الأيديولوجي بين ليبيا واثيوبيا لم يكن مجرد اختلاف فكري بل عكس صراعا اعمق حول مستقبل النظام الاقليمي في افريقيا فقد رأى الباحث البريطاني كريستوفر كلافام ان "ليبيا سعة الى اعاده تشكيل النظام الافريقي على اسس ثورية

بينما عملت اثيوبيا على الحفاظ على الوضع القائم"[28]. ويؤكد هذا الطرح ان الخلاف الايديولوجي لم يكن ظرفيا او عابرا بل شكل احد العوامل البنيوية التي حدت من تطور العلاقات الثنائية خلال المدة المدروسة ، رغم وجود اطر مؤسسية مشتركة.

أثر التباين الأيديولوجي في مجالات التعاون الثنائي

كان المجال السياسي اكثر المجالات تأثراً بالتباين الايديولوجي بين النظامين الليبي والاثيوبي. فعلى الرغم من وجود اعتراف متبادل واستمرار التمثيل الدبلوماسي، الا ان العلاقات السياسية لم تتطور الى مستوى الشراكة او التحالف. ويعزى ذلك الى غياب رؤية مشتركة لطبيعة النظام الاقليمي في افريقيا، اضافةً الى الشكوك المتبادلة بشان نوايا كل طرف[29]. وتشير وثائق وزارة الخارجية الليبية الى ان الاتصالات السياسية مع اثيوبيا خلال تلك المرحلة اقتصرت في الغالب على اللقاءات البروتوكولية في اطار المؤتمرات الدولية، دون ان تترجم الى زيارات رسمية رفيعة المستوى او توقيع اتفاقيات سياسية ثنائية. وعلقت مجلة(African Studies Review) على ذلك بقولها ان " العلاقة الليبية الاثيوبية اتسمت بالتحفظ السياسي، رغم الخطاب الافريقي المشترك"[30]. اما في المجال الاقتصادي، كان اثر التباين الايديولوجي اكثر وضوحاً، اذ لم تشهد العلاقات الليبية الاثيوبية خلال المدة (1969-1974) قيام مشاريع اقتصادية مشتركة ذات شأن. فليبيا، التي بدأت بعد قيام نظامها الجديد بتوظيف مواردها النفطية لدعم حركات التحرر وبعض الدول الافريقية ذات التوجهات الثورية، لم تجد في اثيوبيا شريكاً اقتصادياً منسجماً مع رؤيتها الايديولوجية.

من جانبها، لم تبدي اثيوبيا اهتماماً كبيراً بتعميق التعاون الاقتصادي مع ليبيا، مفضلة الحفاظ على علاقتها الاقتصادية التقليدية مع الولايات المتحدة والدول الغربية[31]. واشار تقرير للبنك الدولي صدر عام 1973 ، والذي يتضمن ذلك التقرير نظرة عامة على انشطة البنك خلال السنة المالية من (1تموز1972حتى 30 حزيران 1973 [32]، وهو مايجعله مصدراً لتوثيق غياب المشاريع المشتركة او التعاون الاقتصادي الليبي الاثيوبي خلال تلك المدة. اذا ما قورنة مع الدول الغربية. وعلى الصعيد الاجتماعي، لم تتوفر مقومات حقيقية لبناء علاقات متينة بين المجتمعين الليبي والاثيوبي خلال تلك المرحلة. إذ لم تسجل برامج تبادل طلابي واسعة، ولابعثات تعليمية منتظمة الامر الذي يعكس محدودية الاهتمام المتبادل على المستوى الشعبي. ويعزى ذلك جزئياً الى اختلاف البنية الاجتماعية والثقافية، فضلاً عن ضعف الروابط التاريخية بين البلدين. حيث اشار الباحث الفرنسي جان بيير بيرون الى ان [33] " العلاقات الاجتماعية بين الدول الافريقية لا تزدهر الا عندما تسبقها ارادة سياسية واضحة" ، وهو مالم يتوفر في الحالة الليبية– الاثيوبية خلال تلك المرحلة. وفي المجال الثقافي، اقتصر التفاعل بين ليبيا واثيوبيا على مشاركات رمزية في بعض الفعاليات الثقافية التي نظمتها منظمة الوحدة الافريقية، دون ان تتطور الى برامج ثقافية ثنائية مستمرة. فعلى الرغم من تاكيد ليبيا في

خطابها الرسمي على اهمية [34]" الوحدة الثقافية الافريقية" الا ان ذلك الخطاب لم يترجم الى مبادرات ثقافية ملموسة تجاه اثيوبيا.

وتذكر بعض المصادر، ان الوفود الليبية شاركت في مناسبات ثقافية إفريقية عامة في إديس أبابا خلال أوائل السبعينات، وخاصةً في إطار أنشطة منظمة الوحدة الافريقية، غير إن تلك المشاركات بقيت في حدود التمثيل البروتوكولي ولم تسفر عن قيام تعاون ثقافي مؤسسي طويل الأمد [35].

اما في المجال العسكري والامني، فيمكن القول ان العلاقات الليبية الاثيوبية اتسمت بالغياب شبه التام. فلم تسجل اي اتفاقيات تعاون عسكري او تدريبات مشتركة خلال المدة المدروسة، وهو ما يعكس مستوى الحذر المتبادل كما ان اثيوبيا، بحكم تحالفها العسكري مع الولايات الامريكية المتحدة انذاك، لم تكن مستعدة للانخراط في اي تعاون عسكري مع دولة ذات خطاب ثوري معادٍ للغرب مثل ليبيا. ان التحالفات العسكرية في افريقيا خلال الحرب الباردة كانت تتحدد وفق الانتماءات الدولية اكثر من الروابط الاقليمية ، وهو مايفسر غياب التعاون العسكري بين البلدين. يمكن تفسير محدودية التعاون بين ليبيا واثيوبيا في مختلف المجالات خلال المدة (1969–1974) بجملة من العوامل المتداخلة [37]، في مقدمتها التباين الايديولوجي العميق بين النظامين، واختلاف توجهاتهما الخارجية. وادى ذلك الى جعل العلاقة الثنائية علاقة إدارة اختلاف اكثر منها علاقة بناء مصالح مشتركة. يتضح من العرض السابق ان العامل الايديولوجي لم يكن عنصراً ثانوياً او ظرفياً في تشكيل العلاقات الليبية الاثيوبية بعد عام 1969، بل شكل احد المحددات البنيوية الاساسية التي حكمت مسار تلك العلاقات خلال المدة (1969– 1974)، اذ جاءت الثورة الليبية محملة برؤية فكرية تسعى الى احداث قطيعة مع الانماط التقليدية للحكم في افريقيا، في حين تمسكت اثيوبيا بنظام امبراطوري يقوم على الاستمرارية التاريخية والشرعية التقليدية، وهو ما جعل التباين الايديولوجي بين البلدين تبايناً جوهرياً لا يمكن تجاوزه بسهولة.

الأطر الإقليمية والدولية وحدود التقارب بين البلدين

ولم يقتصر التباين على الخطاب السياسي، بل امتد ليشمل اليات صنع القرار، وانماط التفاعل الخارجي، وتحديد الحلفاء والخصوم، الامر الذي انعكس مباشرة على محدودية مجالات التعاون الثنائي، رغم وجود اطر مؤسسية مشتركة مثل منظمة الوحدة الافريقية، وحركة عدم الانحياز، وهيئة الامم المتحدة. اسهمت مركزية السلطة في كلا البلدين في تعميق

اثر التباين الايديولوجي على العلاقات الثنائية، اذ ارتبطت السياسة الخارجية في ليبيا ارتباطاً وثيقاً بتصورات العقيد معمر القذافي ورؤيته الثورية، في حين تمحورت السياسة الاثيوبية حول شخصية الامبراطور هيلاسيلاسي وموقعه الرمزي في النظام السياسي. ادى ذلك الطابع الشخصاني للسلطة الى تقليص هامش المرونة الدبلوماسية، وجعل اي تقارب محتمل مرهوناً بارادة القيادتين اكثر من كونه نتاجاً لمصالح مؤسسة مستقرة. وفي ذلك السياق يرى الباحث الامريكي إدموند كيلر (Edmond Keller) ان [38]" شخصية القرار السياسي في الانظمة الافريقية خلال الحرب الباردة جعلت العلاقات البينية اكثر هشاشة، واقل قابلية للتطور التدريجي"، وهو توصيف ينطبق بدرجة كبيرة على الحالة الليبية الاثيوبية في تلك المرحلة. على الرغم من اشتراك ليبيا واثيوبيا في عدد من المنظمات الاقليمية والدولية والتي سنتناولها في المبحث الثالث من هذا الفصل، فان التباين الايديولوجي حال دون تحويل ذلك الاشتراك الى اداة فعالة لتعميق العلاقة الثنائية. ففي منظمة الوحدة الافريقية، ظل التفاعل بين البلدين محكوماً باعتبارات الحفاظ على الحد الادنى من التوافق المؤسسي، دون الانتقال الى تنسيق سياسي حقيقي. القضايا العامة، مثل رفض الاستعمار التقليدي، لكنها تباعدت في قضايا اخرى تتعلق باسلوب المواجهة مع القوى الكبرى وحدود الخطاب السياسي. على الرغم من عمق التباين الايديولوجي

فان العلاقات الليبية الاثيوبية لم تصل الى مرحلة القطيعة الكاملة خلال المدة (1969- 1974)، ويعزى ذلك الى عدة عوامل، في مقدمتها حرص اثيوبيا على الحفاظ على تماسك النظام الافريقي، بصفتها دولة مضيفة لمقر منظمة الوحدة الافريقية، فضلاً عن ادراك ليبيا لاهمية عدم الدخول في صدام مباشر مع دولة محورية في القارة. كما اسهمت الاعتبارات الدولية، فيما يخص سياق الحرب الباردة، في دفع الطرفين الى الابقاء على مستوى من العلاقات الدبلوماسية، خشيةً استغلال القوى الكبرى لاي قطيعة محتملة لتعزيز نفوذها في المنطقة. يثير مسار العلاقات الليبية الاثيوبية خلال تلك المرحلة تساؤلاً جوهرياً حول طبيعة العلاقة بين الايديولوجيا والمصالح في السياسة الخارجية للدول الافريقية. ففي الحالة الليبية الاثيوبية، يبدو ان الايديولوجيا طغت على منطق المصالح الثنائية، واعاقت امكانية بناء تعاون عملي في المجالات الاقتصادية او الثقافية، رغم وجود امكانات كامنة كان من الممكن استثمارها في حال توفر قدر اكبر من التوافق السياسي. ويذهب بعض الباحثين الى ان تلك الحالة تمثل نموذجاً لما يعرف ب " العلاقات المحدودة ايديولوجياً"، حيث لا تؤدي الخلافات الفكرية الى صراع مباشر، لكنها تمنع في الوقت نفسه نشوء علاقات تعاون متقدمة. خلص هذا

المبحث الى ان التباين الايديولوجي بين النظامين الليبي والاثيوبي بعد عام 1969 شكل احد العوامل الرئيسية التي حدت من تطور العلاقات الثنائية خلال المدة (1969– 1974)، افرز اختلاف طبيعة النظامين وتوجهاتهما الفكرية والسياسية علاقة اتسمت بالحذر والتفاعل المحدود، رغم وجود أطر اقليمية ودولية مشتركة. كما اسهمت مركزية السلطة في كلا البلدين في تكريس ذلك التباين، وجعلت العلاقة مرهونة بتصورات القيادتين اكثر من كونها قائمة على مصالح مؤسسية مستقرة.

الخاتمة

يتضح من مجمل ما تقدم أن التباين الأيديولوجي بين النظامين الليبي والإثيوبي بعد عام 1969 لم يكن مجرد اختلاف في التوجهات الفكرية أو الشعارات السياسية، بل شكّل عاملًا بنيويًا مؤثرًا في طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين خلال المدة 1969–1974. فقد تبنت ليبيا، عقب قيام نظامها الجديد، خطابًا ثوريًا راديكاليًا سعى إلى تغيير أنماط الحكم التقليدية في إفريقيا، في حين حافظت إثيوبيا على نظامها الإمبراطوري المحافظ المستند إلى الشرعية التاريخية والدينية، الأمر الذي أوجد حالة من التباعد السياسي والفكري بين الطرفين.

انعكس هذا التباين بوضوح على مواقف البلدين من القضايا الدولية والإفريقية، وعلى طبيعة تحالفاتهما الخارجية، إذ اتجهت ليبيا إلى خطاب مناهض للغرب وداعم لحركات التحرر، بينما تمسكت إثيوبيا بعلاقاتها التقليدية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبنهج أكثر تحفظًا واعتدالًا. ونتيجة لذلك، بقيت العلاقات الليبية الإثيوبية في حدودها الدبلوماسية الشكلية، دون أن ترتقي إلى مستوى التعاون الفعلي في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو العسكرية.

وعلى الرغم من اشتراك البلدين في عدد من الأطر الإقليمية والدولية، مثل منظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز والأمم المتحدة، فإن هذا الاشتراك لم ينجح في تجاوز عمق الخلافات الأيديولوجية بينهما، بل ظل محصورًا في إطار الحد الأدنى من التفاعل المؤسسي. وعليه، يمكن القول إن العامل الأيديولوجي كان من أبرز المحددات التي حدّت من تطور العلاقات الليبية الإثيوبية خلال هذه المرحلة، وجعلت العلاقة بينهما أقرب إلى إدارة الاختلاف منها إلى بناء شراكة قائمة على المصالح المشتركة.

الهوامش و المصادر:

(1) العالم الثالث، يقصد بالعالم الثالث مجموعة الدول التي نشأت في أسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية بعد انتهاء الاستعمار، والتي اتسمت بضعف التنمية الاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي في كثير من

الاحيان، وسعيها الى تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي بعيداً عن هيمنة القوتين العظميين خلال تلك المدة .وهو مصطلح سياسي تاريخي ظهر في سياق الحرب الباردة، وأول من صاغه المفكر الفرنسي ألفريد سوفي عام1952 ، أستلهمه من مفهوم الطبقة الثالثة في الثورة الفرنسية، في إشارة الى الشعوب المهمشة .للمزيد من التفاصيل .ينظر, Martin McCaauley, The Cold War 1941- 1991: London, Longman,2003,P.85.؛ محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1997 ، ص.45

(2) جمال عبد الناصر(1918 -1970)، ولد في15 كانون الثاني 1918 الاسكندرية، حصل على الثانوية من مدرسة النهضة المصرية في القاهرة عام1937، دخل الكلية الحربية وتخرج منها عام1938 ، شارك في حرب 1948في فلسطين، شكل تنظيم الضباط الاحرار في عام1949 ،وحصل على دبلوم اركان الحرب في عام1951 ، وكان من ضمن قادة ثورة23 تموز 1952في مصر التي اسقطت النظام الملكي واعلنت جمهورية مصر، وحكم مصر بعد الرئيس محمد نجيب من14 تشرين الثاني 1954 وحتى وفاته = = في 28ايلول .1970 للمزيد من التفاصيل .ينظر :شبكة المعلومات الدولية) الانترنت(، الموسوعة الحرة، ويكيبيديا،www.wikpedia.org.

(3) معمر القذافي، الخطب والبيانات1973 -1969 ، طرابلس، دار النشر،1973،ص.45

(4) African Affairs, " Libya and Africa under Qadhafi", Vol.70,No.279,1971,pp.115- 130 Middle East Journal, vol,25,No,1, 1971,P.77.؛

(5) الارثوذكسية، يشتق الاسم من الكلمات اليونانية (orthos) ، ومعناها) الصحيح أو المستقيم (و (doxa)معناها)الرأي أو العقيدة(، دالة على الايمان القويم والمعتقد الصحيح مقابل البدع أو = = الانحرافات العقدية، وينظر في الدراسات المسيحية على إنها التمسك بالعقيدة المسيحية الصحيحة كما بلغتها مجامع الكنسية الجامعة في القرون الاولى .للمزيد من التفاصيل .ينظر, Nicholas Lossky, : Dictionary of the Ecumenical Movement, Geneva g Grand Rapids, MI, Wm.B. Eerdmans puplishing Co.\World Council of Churches,2002,pp.708-709.

(6) The Ethiopia Herald,Addis Ababa,10lhvs,1971

(7) Bahru Zewde,A History Modern Ethiopia (1855-1991),Addis Ababa,Addis Ababa University Press,2001,p.86

(8) U.s. Congress, Congressional Record, May11,1972,P.17169.

(9) وثائق منظمة الوحدة الافريقية، محاضر قمة أديس أبابا،1971.

(10) Africa Confidintial, ,report on Libya,s revolutionary policy in Africa Vol. 12,1971.

(11) عبد السلام جلود (1944-)يعد من ابرز القيادات السياسية في ليبيا خلال مرحلة ما بعد انقلاب الاول من ايلول1969 ، إذ كان من الضباط الاحرار الذين شاركوا في إسقاط النظام الملكي، وتولى مواقع قيادية متقدمة في بنية النظام الجديد، منها عضوية مجلس قيادة الثورة، ورئاسة مجلس = =الوزراء-1972) (1977، كما اضطلع بأدوار رئيسية في إدارة الاقتصاد والسياسة الخارجية الليبية، وفي مرحلة التهميش أبان اعلان" سلطة الشعب "عام 1977 ، بدأ دوره يتراجع، لم تتبلور معارضة عبد السلام للنظام الليبي بشكل علني الا مع اندلاع ثورة2011 ، إذ أعلن انشقاقه عن النظام بعد مرحلة طويلة من التهميش السياسي اواخر السبعينات .للمزيد من التفاصيل .ينظر :قناة الجزيرة، لقاء اليوم، عبد السلام جلود، أسرار وخفايا القذافي، /29 اب2011، تم عرض اللقاء ضمن برنامج لقاء اليوم، تحدث خلاله جلود عن دوره في الثورة، تراجع نفوذه داخل النظام، واتصاله بالمجلس الوطني الانتقالي خلال ثورة شباط2011 .

(12) Reuters,Addis Ababa Dispatch,18 June1972.

(13) The Times (London),20 June1972.

(14) Milkias, paulos.

(15) محمد حسن، منظمة الوحدة الافريقية، القاهرة، دار النهضة العربية،1995 ، ص.133

(16) African Affairs, Vol.72,No,288,1973,p.401.

(17) The Washington Post,12 April 1973

(18) William Zartman, "Africa and Ideological Conflict," World Politics, Vol. 26, NO. 2,1974,P.219.

(19) علي عبد اللطيف، العلاقات العربية الافريقية، بيروت، دار الطليعة، 2001 ، ص.92

(20) J. Wright, Non- Alignment in Africa, London, 1976,p.88.

(21) Third World Quarterly, Vol, 3,NO.1,1971,p.45.

(22) The Ethiopian Herald, 12 September 1970.

(23) United Nations General Assembly Voting Records, 1970-1973.

(24) Robert Jackson, Quasi- States, Cambridge, 1979,p.134.

(25) محمد حسن، الدبلوماسية الافريقية المعاصرة، القاهرة،1997 ،ص.201

(26) Le Monde, paris, 18 November1972.

(27) جريدة الاهرام، القاهرة،7تموز.1971

(28) East African Standard, Nairobi,22August 1972.

(29) Christopher Clapham, Africa and the International System, Cambridge, 1976,p.92.

(30) محمد حسن، العلاقات السياسية في افريقيا، القاهرة، دار النهضة العربية،1996 ، ص.177

(31) African Studies Review, Vol. 16, No. 3,1973,p.289.

(32) محمد عمر مروان، المصدر السابق، ص.156-155

(33) World Bank, Annual Report 1973 (Washington,D.C, The World Bank,1973),p.1.

(34) جان بيبر بيرون، السياسة الليبية في افريقيا جنوب الصحراء، ت ر، احمد المنصوري، طرابلس، دار المعارف الجامعية،1992 ، ص.112

(35) عبد الجليل التميمي، العلاقات الثقافية العربية الافريقية، الجذور التاريخية وافاق التفاعل الحضاري، تونس، بيت الحكمة،1999 ، ص.214

(36) ديلي بادجو، الدبلوماسية الثقافية الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية، أديس أبابا، منشورات منظمة الوحدة الافريقية،1975 ، ص88.

(37) وزارة الخارجية الامريكية، العلاقات الخارجية للولايات المتحدة(1976 -1969) ، واشنطن، وثائق إفريقيا،1976 ، ص11؛ بحرو زودي، تاريخ إثيوبيا الحديثة1991 -1855 ، أديس أبابا، مطبعة جامعة أديس أبابا،2001 ، ص 230.

(38) Edmond Keller, Africa in the New International order, Rethinking State Sovereignty and Regional Security, Boulder ,Itnne Rienner Publishers,1996, P.15.